

Distr.: General
18 August 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٥٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ استراتيجية
موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل
التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير سردا لطائفة المبادرات المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والوطني في منطقة البحر الكاريبي لكفالة حماية البحر الكاريبي من التدهور والتلوث وخسارة التنوع البيولوجي البحري، ويتضمن التقرير آخر المعلومات عن الدعم الإقليمي والدولي الذي قُدِّم لتعزيز التنمية المستدامة لموارد البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. ويشمل التقرير أيضا مرفقا يتضمن تقرير رابطة دول البحر الكاريبي عن الأعمال التي تقوم بها، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٩٧/٦١.

* A/63/150 و Corr. 1.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الوطني والإقليمي	٣
ألف -	الأنشطة الإقليمية	٣
باء -	الدعم الدولي	١١
ثالثا -	خلاصة	١٢
المرفق		
	تقرير رابطة الدول الكاريبية	١٣

أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٩٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، المعنون "نحو تنمية مستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"، أهابت الجمعية العامة بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدموا، حسب الاقتضاء، المساعدة للبلدان الكاريبية ومنظماتها الإقليمية فيما تبذله من جهود لضمان حماية البحر الكاريبي من التدهور نتيجة للتلوث الناجم عن السفن ومن إغراق النفايات الخطرة والمواد الكيميائية الخطرة بصورة غير قانونية أو بصورة عرضية، ووضع برامج لوقف الخسائر في التنوع البيولوجي البحري في البحر الكاريبي؛ وتقديم الدعم للأنشطة الوطنية والإقليمية في سبيل تشجيع الإدارة المستدامة للموارد الساحلية والبحرية؛ ومساعدة المنطقة في تنفيذ برامجها الخاصة باتقاء الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها وإدارتها والإغاثة والانتعاش منها.

٢ - وفي معرض الترحيب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء في رابطة دول البحر الكاريبي من أجل بلورة مفهومها عن البحر الكاريبي بوصفه منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، دعت الجمعية العامة الرابطة إلى تقديم تقرير عما تحزره من تقدم في تنفيذ القرار. وطُلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، واضعاً في اعتباره الآراء التي تعرب عنها المنظمات الإقليمية المعنية، تقريراً في دورتها الثالثة والستين في إطار البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" من البند المعنون "التنمية المستدامة"، بشأن حالة تنفيذ هذا القرار.

٣ - ويضم هذا التقرير معلومات وردت من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية التي دُعيت للإبلاغ عن الجهود التي تبذلها لتنفيذ القرار ١٩٧/٦١، ومعلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء على الصعيد الوطني. وهو يركز بصورة خاصة على تقرير رابطة دول البحر الكاريبي، وهي المنظمة الإقليمية التي عهدت إليها الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي بالمسؤولية العامة عن تنفيذ مبادرة البحر الكاريبي.

ثانياً - الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الوطني والإقليمي

ألف - الأنشطة الإقليمية

٤ - بقيت رابطة دول البحر الكاريبي على التزامها الشديد بالاضطلاع بولايتها المتمثلة في دعم مبادرة المنطقة التي تصبو إلى دفع المجتمع الدولي إلى إعلان البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت الرابطة لجنة البحر الكاريبي في

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، لتكون هيكلًا يتولى الرقابة السياسية وتوفير الموارد الفنية ودعم البحوث لمبادرة البحر الكاريبي، ولحفز الجهود الإقليمية من أجل الحفاظ على البحر الكاريبي واستخدامه بشكل مستدام.

٥ - وقدم الدعم الفني لأعمال اللجنة خبراء إقليميون يعملون من خلال فريق استشاري في أنشأته الرابطة، وساهم إلى حد كبير في البحوث المتعلقة بالدفع قدما بمبادرة البحر الكاريبي مشروع تقييم النظام الإيكولوجي لمنطقة البحر الكاريبي، وهو مشروع تقوده جامعة وست إنديز، ومؤسسة سان أوغستين وكروبر، بالتعاون مع معهد الشؤون البحرية في ترينيداد وتوباغو، والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورابطة حفظ البيئة في منطقة البحر الكاريبي، والمعهد الكاريبي للبحوث الزراعية والتنمية.

٦ - وأنجزت لجنة البحر الكاريبي خطة عملها وبرنامج أنشطتها في أحدث اجتماع عقدته في تموز/يوليه ٢٠٠٨، ويقدم تقرير رابطة دول البحر الكاريبي، الملحق كمرفق لهذا التقرير، سردا شاملا للتدابير الفنية والإدارية والسياسية التي تُستثمر حاليا في مبادرة البحر الكاريبي.

٧ - وإن البرنامج البيئي الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يشكل عضوا في لجنة دول البحر الكاريبي، لا يزال شريكا فاعلا في مبادرة البحر الكاريبي، إذ يشارك مشاركة كاملة في البرامج المتعلقة باحتواء حالات تسرب السوائل إلى البحر وتلوثه؛ وفي إنشاء نظم إيكولوجية وفي اتخاذ تدابير الحفاظ على المواطن والأنواع؛ وفي بناء القدرات.

٨ - وعمل البرنامج البيئي الكاريبي بنشاط للتشجيع على الانضمام إلى البروتوكول المتعلق بمصادر التلوث البرية، والمصادقة عليه في إطار معاهدة كارتاخينا لحماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى. وعُقدت حلقات عمل ترويجية وطنية في بنما وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وسانت لوسيا وكوبا ونيكاراغوا وهايتي.

٩ - وبالتعاون مع برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ساعد البرنامج البيئي الكاريبي أيضا في تيسير وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية الرامية لمنع التلوث من المصادر والأنشطة البرية. وقُدّم دعم مباشر لإنجاز هذه الخطط في جامايكا وسانت لوسيا وترينيداد وتوباغو وبربادوس. وتنصبّ الجهود المبذولة حاليا على التخطيط الاستراتيجي والتمويل الدائم بحيث يتسنى دمج خطط العمل الوطنية هذه في صلب عمليات التخطيط الإنمائي وتنفيذها.

١٠ - وإثر إعداد وثيقة بشأن الإرشادات المتعلقة بتقييم الاحتياجات في مجال الصرف الصحي من أجل تنفيذ المرفق الثالث من البروتوكول المتعلق بالتلوث الناجم عن مصادر وأنشطة برية، ذي الصلة بإدارة مياه الفضلات، بدأ تنفيذ مشاريع تجريبية في سانت لوسيا وجامايكا لوضع آليات تخطيط وطنية للحد من التلوث البحري الناجم عن مياه المجاري المزلية. كما أُعدت خطط تفصيلية للمشاريع الهادفة إلى تحسين الهياكل الأساسية اللازمة لإدارة مياه المجاري ومياه الفضلات. وتجري تقييمات مماثلة للاحتياجات في مجال الصرف الصحي في توباغو وبنما، وحال الانتهاء من هذه التقييمات ستركز الجهود على تبادل الخبرات المكتسبة من هذه التقييمات الوطنية.

١١ - وعُقدت حلقة عمل في جامايكا لتشجيع استخدام التكنولوجيا السليمة بيئياً في توفير المرافق الصحية والمياه على صعيد المجتمع المحلي، وذلك كنشاط مكمل للأنشطة الإقليمية التي تنفذ لتلبية الاحتياجات في مجال الصرف الصحي ولنتائج تقييمات هذا النوع من الاحتياجات في سانت لوسيا. ومن ضمن المبادرات المقترحة التي سُلِّط الضوء عليها في حلقة العمل، تأسيس صندوق متجدد الموارد لمنطقة البحر الكاريبي لاستثمار مياه الفضلات وإدارتها على الصعيد الإقليمي.

١٢ - ونظمت المنظمة البحرية الدولية ووحدة الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي للبرنامج البيئي الكاريبي (التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) والمركز الإقليمي لحالات الطوارئ، والمعلومات والتدريب في مجال التلوث البحري، المشمول بمركز النشاط الإقليمي والتابع لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، خمس حلقات دراسية لمنع التلوث وذلك في أنتيغوا وبربودا وبربادوس ودومينيكا وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا، تناولت تصديق وتنفيذ المرفق الخامس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن لعام ١٩٧٣، على النحو المعدل بموجب بروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بها. ويسرّت هذه الحلقات الدراسية على المشاركين فيها تبادل المعلومات بشأن الإجراءات التشريعية والإدارية المتعلقة بالمرفق الخامس من الاتفاقية، ونُبّهت على وجه الخصوص إلى مسألة مرافق استقبال النفايات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، بهدف وضع أحكام المنطقة الخاصة الواردة في المرفق الخامس للاتفاقية موضع النفاذ. وأيد البرنامج البيئي الكاريبي أيضاً عقد حلقة عمل بشأن آلية للتعاون الإقليمي لمواجهة حوادث تسرب النفط، التي يجري استحداثها وستُنجز في عام ٢٠٠٨.

١٣ - وأعدت وحدة التنسيق الإقليمي المنشور المعنون "الفضلات البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى - نظرة عامة إقليمية وخطة العمل"، بالتعاون مع الخبراء الإقليميين لتكون جزءاً من مبادرة لتنفيذ مشروع تجريبي بدعم من برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم

المتحدة للبيئة ومن الحكومة السويدية. وتمثل الهدف الرئيسي من هذا المشروع التحريبي في المساعدة على حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى عبر الوقاية من الفضلات التي ترمى في البحر والحد منها. وتنفذ حاليا أنشطة إضافية تشمل إنشاء قاعدة بيانات للمنطقة بالفضلات المرمية في البحر بالحطام البحري فيها، وتوفير وصلات إلكترونية ذات صلة بهذا المسألة وقائمة بالمنظمات التي تتعاون مع الوحدة في هذا المجال. ويجرى الآن في ثلاثة بلدان اختبرت لأغراض التجربة هي بربادوس وسانت لوسيا وغيانا اختبار المزيد من الإجراءات الرامية لتنفيذ خطة العمل الإقليمية، وذلك لتعزيز الأحكام التشريعية والسياسية العامة ذات الصلة، وآليات الرصد والتقييم الاقتصادي وتحسين برامج التوعية للحد على الصعيدين الوطني والإقليمي من آثار الفضلات المرمية في البحر.

١٤ - والمشروع الممول من مرفق البيئة العالمية عن موضوع "الإدارة المتكاملة لمساقط المياه والمناطق الساحلية في دول الكاريبي الجزرية الصغيرة النامية" يدعم إصلاح التشريعات والسياسات على صعيد الدول الجزرية، وبناء القدرات لتنفيذ تلك الإصلاحات، والمشاريع الإيضاحية المتعلقة بالقضايا الرئيسية التي تواجه كلا من الدول. وأظهر معظم المشاريع الإيضاحية التي بدأ تنفيذها كيف أن الحد من الملوثات يمكن أن يعالج مشكلة شح المياه ويحسن نوعية البيئة البحرية والموارد الساحلية. وأُجريت سلسلة من الدراسات لإرشاد البلدان على كيفية تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة لمساقط المياه والمناطق الساحلية الذي يشمل ما يلي: استعراض آليات المؤشرات الخاصة بمرفق البيئة العالمية؛ ووضع قائمة بالسياسات والتشريعات ذات الصلة بهذه الإدارة المتكاملة؛ واستعراض المشاريع ذات الصلة والتي تنفذ حالياً؛ وتقييم نظم المعلومات الجغرافية لإدارة المتكاملة المذكورة. وجرى أيضاً إنتاج مواد إرشادية تتعلق بالتشريعات النموذجية وبالانضمام إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، من بينها اتفاقية كارتاخينا والبروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية. وشملت الأنشطة الإقليمية أيضاً التوعية العامة من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام، بما فيها الرسائل الإخبارية الفصلية، ولا سيما رسالة *Caribbean Waterways* (الطرق المائية في البحر الكاريبي).

١٥ - وبدأ في كوستاريكا ونيكاراغوا وكولومبيا تنفيذ المشروع الممول من مرفق البيئة العالمية عن موضوع "الحد من تسرب مبيدات الآفات إلى البحر الكاريبي" لحماية البيئة البحرية في البحر الكاريبي بالحد من تسرب مبيدات الآفات، واعتماد ممارسات إدارية شاملة واتخاذ تدابير محددة لمراقبة استخدام مبيدات الآفات وتطبيقها في القطاع الزراعي. وأنشئت لجان تنسيق وطنية بمشاركة واسعة من أصحاب المصلحة. وجرى تحديد القدرات ونقاط

القوة والضعف المتعلقة برصد مبيدات الآفات في البيئة، وصيغت خطط عمل لوضع برنامج لرصد السواحل في البلدان الثلاثة.

١٦ - وأقام البرنامج البيئي الكاريبي بوصفه مشاركا في رئاسة الشراكة التي تدعى "من المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء"، شراكات لتعزيز النهج المتكاملة في مجالات معينة مثل المياه المبتذلة والمرافق الصحية والممارسات الزراعية المستدامة والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والسياحة المستدامة والنقل البحري السليم بيئيا في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وتتيح هذه الشراكة أيضا إجراء مناقشات وتبادل معلومات بين شركاء محتملين معينين بهذه المجالات المختلفة للتعاون في المشاريع التي ستنفذ في منطقة البحر الكاريبي الكبرى.

١٧ - وبغية تعزيز قدرة بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى على تنفيذ البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية وزيادة المعارف عن حالة ونوعية البيئة البحرية ومواردها، يجري تنفيذ شراكة تسمى "الشبكة الإقليمية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا البحرية لمنطقة البحر الكاريبي: شبكة المعرفة العلمية"، مع الشركاء من بينهم معهد البحوث البحرية التابع لوزارة البيئة في كولومبيا ورابطة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية لمنطقة البحر الكاريبي والمناطق الملاصقة والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وبدأت برامج التقييم والرصد بغية تحديث المعلومات المرجعية المتعلقة بالتلوث من خلال التحليل العلمي، ويسرّ بناء القدرات زيادة استخدام التكنولوجيا من قبيل نظم المعلومات الجغرافية للتدقيق في البيئة البحرية ونوعية المياه وكميات الملوثات من المصادر البرية. ويجري حاليا تقييم نظم المعلومات القائمة والمقترحة لإعداد شبكة معلومات تتعلق بالتلوث وقاعدة بيانات عن حالة البيئة البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى.

١٨ - وقدم البرنامج البيئي الكاريبي الدعم من خلال بروتوكوله المتعلق بالمناطق والأحياء المتمتع بحماية خاصة للمبادرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للحيوانات الرخوية من فصيلة "Queen Corch" والكركند الشوكي. وتشتمل الأنشطة على تقديم الدعم لخطط الإدارة المستدامة لهذه الحيوانات في سانت فنسنت وجزر غرينادين وبربادوس وإعداد دليل لرصدها وإدارتها. ونُفذت أنشطة لبناء القدرات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لإدارة صيد "Queen Corch" والكركند الشوكي.

١٩ - خضعت الشعب المرجانية للتقييم والرصد من جانب مراكز دون إقليمية واستُحدثت أداة للتقييم الاقتصادي للشعب المرجانية وذلك بالتعاون مع المعهد العالمي للموارد. وعقب إعلان سنة ٢٠٠٨ السنة الدولية للشعب المرجانية، اشترك البرنامج البيئي الكاريبي مع البلدان الموقعة على البروتوكول المتعلق بالمناطق والأحياء المتمتع بحماية خاصة في تنظيم

اجتماع لمدرء الشعب المرجانية والمنظمات المعنية للمساعدة في وضع خطة للاحتفال بالسنة وتحديد الأنشطة التي ستُنفذ في إطار الحملة المتعلقة بها في منطقة البحر الكاريبي الكبرى وجمع معلومات من المدرء بشأن الاحتياجات البحثية للندوة الحادية عشرة المقبلة للجمعية الدولية للشعب المرجانية المقرر عقدها في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٢٠ - واكتمل في عام ٢٠٠٧ تنفيذ مشروع التحالف المعني بالشعب المرجانية في أمريكا الوسطى. وكان ذلك بمثابة شراكة بين البرنامج البيئي الكاريبي وشبكة العمل الدولية المعنية بالشعب المرجانية، كما يمثل جهداً تعاونياً للتصدي لتناقص النظم الايكولوجية للشعب المرجانية وتحسين الاستدامة الاقتصادية والبيئية للحاجز المرجاني في أمريكا الوسطى من خلال تنفيذ أنشطة لبناء القدرات ووضع ممارسات أفضل وإقامة شراكات مع القطاع الخاص. وأصبح شركاء المشروع الآن قادرين على مواصلة أنشطة بناء القدرات وإقامة شراكات وتحالفات على الصعيد المحلي.

٢١ - وعمدت منظمة الدول الأمريكية، وفقاً للمهمة المسندة إليها والمتمثلة في دعم البلدان الأعضاء فيها للدفع قُدماً بالتنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، إلى المشاركة في عدة أنشطة لتعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي.

٢٢ - وكجزء من مشروع بلغت تكلفته ٤ ملايين دولار وموله مرفق البيئة العالمية ونفذته منظمة الدول الأمريكية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أجرى معهد الكيمياء البحرية ومختبر علوم البحار وإدارة السواحل بجامعة كوستاريكا دراسة بالاشتراك مع قسم العلوم البيئية بكلية العلوم البيئية والتكنولوجيا بجامعة أمريكا الوسطى في نيكاراغوا. وتم إصدار مجموعة من الخرائط الرقمية لجميع المتغيرات التي تم مسحها إضافة إلى بيانات مبوبة تقدم تحليلاً شاملاً لآثار الترسيب في أعالي الأنهار ونقله إلى المناطق الساحلية والبحرية، فضلاً عن تداعياته على التنوع البيولوجي وجودة المياه.

٢٣ - وتولت تمويل البرنامج الكاريبي لبناء القدرات في مجال التخفيف من المخاطر الذي اكتمل في عام ٢٠٠٧ الوكالة الدولية للتنمية الدولية وأشرفت عليه منظمة الدول الأمريكية وقامت بتنفيذه على الصعيد الإقليمي الوكالة الكاريبية للاستجابة لحالات الكوارث الطارئة. ورمى المشروع إلى تعزيز قدرة منطقة البحر الكاريبي على الحد من تأثيرها الشديد بالمخاطر الطبيعية وذلك بإعداد سياسات وخطط وطنية للتخفيف من هذه المخاطر، وتشجيع صناع القرارات على استخدام خرائط المناطق المعرضة للمخاطر وتقييمات مدى التأثير بهذه المخاطر ليستندوا إليها في حالات التدخل للتخفيف من المخاطر، وعبر تيسير اعتماد ممارسات شاملة في قطاع البناء غير الرسمي لتشييد مبان آمنة من خلال التدريب والتأهيل.

٢٤ - ونُفذت مشاريع في أربع دول اختيرت لأغراض التجربة هي بليز وجزر فرجن البريطانية وغرينادا وسانت لوسيا. وتم وضع السياسات والخطط الوطنية للحد من المخاطر واعتمادها وإدراجها في الخطط الوطنية المعتمدة في البلدان المشاركة في المشروع؛ وأُجريت تقييمات لمدى التأثير بمخاطر هبوب العواصف وارتفاع مستوى منسوب البحر والفيضانات الساحلية؛ كما تم تعزيز قدرة قطاع البناء غير الرسمي على اعتماد وسائل في البناء أكثر أماناً.

٢٥ - كما أن المشروع الكاريبي للتخطيط من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ، الذي موله البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتم أيضاً إنجازه ركز على بناء القدرات في منطقة البحر الكاريبي للاضطلاع بأنشطة من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ بشكل عام ومع ارتفاع منسوب البحر بصفة خاصة. وتم تنفيذ هذا المشروع أساساً من خلال توليد معلومات لتقييم مدى التأثير بهذه الآثار ووضع آليات للتخطيط للتكيف معها وتنفيذ أنشطة لبناء القدرات المؤسسية والتقنية في البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

٢٦ - وتكون المشروع من أربعة عناصر أساسية هي: تصميم وإنشاء شبكة لرصد مستوى البحر/المناخ؛ ووضع قواعد بيانات ونظم معلومات؛ وإعداد قائمة بالموارد الساحلية؛ واستخدام وصياغة سياسات أولية للتكيف مع آثار تغير المناخ. وحقق نتائج بارزة تمثلت في إنشاء نظام لرصد مستوى البحر والمناخ مع شبكات إدارة البيانات ذات الصلة في ١٢ بلداً من بلدان الجماعة الكاريبية؛ وتحسين فرص الحصول على المعلومات ذات الصلة بالمناخ؛ وزيادة الوعي لدى واضعي السياسات بآثار المخاطر الناجمة عن تغير المناخ على التنمية الوطنية.

٢٧ - وشرعت إدارة التنمية المستدامة في منظمة الدول الأمريكية كذلك في تنفيذ مشروع بعنوان "علم الاقتصاد البيئي والإدارة الفعالة للمنطقة الساحلية في البحر الكاريبي". وتتصل الأعمال الجارية حالياً بتدخلات مبدية التكاليف لحماية "عرض" التنوع البيولوجي بوصفها ثروة اقتصادية؛ وبتقييم النظام الإيكولوجي البحري لتحديد "الطلب" على التنوع البيولوجي؛ وإنشاء قواعد بيانات عن مدى فعالية إدارة المحميات البحرية. ويشير التحليل الاقتصادي الإيكولوجي للمحمية البحرية في خليج مونتيجو والمحيطها في جامايكا، على سبيل المثال، إلى أن صافي قيمة الأرباح المالية من شعب خليج مونتيجو المرجانية يبلغ ما مجموعه ٤٠١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتغطي المبالغ التي أنفقت بحدوى تحسين بيئة الشعب تركيب محبس للرواسب وتهوية المياه المستعملة وتحسين عمليات جمع النفايات الصلبة من المنازل ومنح حوافر اقتصادية لتحسين قطاع الفنادق إدارته.

٢٨ - وبدأت أمانة منظمة دول شرق البحر الكاريبي في تنفيذ برنامج للإدارة المستدامة للبحار في سبيل تعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية من خلال الإدارة المستدامة للموارد البحرية وحماية البيئة البحرية. ويهدف البرنامج إلى تمكين أمانة المنظمة المذكورة من وضع إطار مؤسسي للتعاون الإقليمي في مجال إدارة المحيطات العابرة للحدود وتعزيز القدرات لوضع سياسات وقوانين بشأن المحيطات وتنفيذها وتيسير التعاون التقني.

٢٩ - وأثناء التحضير لبرنامج الإدارة المستدامة للمحيطات التابع لمنظمة دول شرق الكاريبي ركزت بعض الأنشطة على استحداث الهياكل المؤسسية والصلاحيات لوحدة معنية بإدارة المحيطات؛ والتدقيق في نظم إدارة الموارد البحرية الذي كشف عن الحاجة إلى وضع سياسات وطنية واضحة وتعزيز الأطر القانونية وإنشاء آليات تنسيق وطنية وتوفير الموارد وتوسيع دور منظمة دول شرق البحر الكاريبي وتنقيح أحكام رئيسية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات الأخرى ذات الصلة.

٣٠ - وتولي الدول الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي أهمية لعدد من المجالات ذات الأولوية التي تشمل المشاركة في مخطط المراجعة الطوعية للدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية الذي يتيح لدولة العلم تقييم فعالية تنفيذها وإنفاذها للمعايير ذات الصلة من اتفاقية المنظمة البحرية الدولية.

٣١ - وفي مجال الأمن الإقليمي، تواصل دول منظمة دول شرق البحر الكاريبي تدخلاتها في مجال الأمن البحري من خلال نظام الأمن الإقليمي الذي يشجع التعاون للحيلولة دون الاتجار بالمخدرات غير المشروعة ومنعها ولمواجهة حالات الطوارئ الوطنية والمجرة وحماية مصائد الأسماك والجمارك والشرطة البحرية والكوارث الطبيعية والأمن القومي.

٣٢ - وفي إطار استراتيجية إدارة مصائد الأسماك وتنميتها في منظمة دول شرق الكاريبي، تولى الدول حالياً أهمية كبيرة لعدد من القضايا التي تشمل وضع ترتيب لإدارة صيد الأسماك الكثيرة الارتحال الموجودة في عرض البحر والأنواع السمكية البحرية الساحلية الكبيرة؛ وتعزيز المنظمات الإقليمية وتنفيذ وإنفاذ الاتفاقات الدولية؛ واستحداث استراتيجيات للإدارة المستدامة لصيد الأسماك مع مراعاة احتياجات المجتمعات المحلية وتغير المناخ؛ وزيادة العائدات من العمل في مجال صيد الأسماك؛ وتحديد مدى ملائمة السفن والأرصدة المستعملة؛ وتأيد التشريعات التي تُسن كجزء من برنامج المساعدة الذي تعده أمانة منظمة دول شرق الكاريبي.

٣٣ - ورحبت منظمة دول شرق الكاريبي بالزيادة في أنشطة بناء القدرات بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمانة العامة للأمم المتحدة، لا سيما دورات التدريب المتعلقة

بالمناطق البحرية المحمية بالتعاون مع المعهد العالمي للمحيطات. واتسمت بأهمية خاصة الدورة التدريبية التي بدأها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على الصعيد الإقليمي لمساعدة الدول في إعداد تقارير لتعيين حدود الجرف القاري.

٣٤ - وتعنى منظمة الأغذية والزراعة بمسألة إدارة الموارد المائية وحفظها، واستخدام المنتجات السمكية وتسويقها وتجارتها، ووضع سياسات لصيد الأسماك. ويتم التركيز على تعزيز الإدارة المسؤولة لقطاع صيد الأسماك على جميع المستويات؛ وعلى زيادة مساهمة قطاع صيد الأسماك والزراعة المائية المتسمة بالمسؤولية في إمدادات الغذاء العالمي والأمن الغذائي والرصد العالمي والتحليل الاستراتيجي لصيد الأسماك مع منح الأولوية لوضع قواعد بيانات وتحليل للمعلومات.

باء - الدعم الدولي

٣٥ - خصصت النرويج ٢,٥ مليون كرونة نرويجية للمشروع المعنون "أصوات مدوية عديدة" (Many strong voices). وهذا المشروع الذي يجمع بين أنشطة البحث والدعوة من أجل تحسين المعارف والمهارات بغرض التكيف مع آثار تغير المناخ يتيح الفرصة لتبادل الخبرات والمعارف بشأن تطوير قدرات سكان المناطق الساحلية على مواجهة تغير المناخ وذلك بين سكان البلدان الجزرية النامية الصغيرة وسكان منطقة القطب الشمالي. ويشارك ١٦ بلدا من منطقة القطب الشمالي والبلدان الجزرية النامية الصغيرة حاليا مشاركة حيوية في تنفيذ المشروع. وانتهت السنة الأولى في تنفيذ المشروع بنجاح. وتعزز النرويج زيادة دعمها لهذا المشروع.

٣٦ - وخصصت النرويج أيضا مبلغ ٣٦ مليون كرونة نرويجية لبرنامج الجرف القاري لمركز أرنندال وقاعدة بيانات الموارد العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويهدف البرنامج إلى تزويد البلدان الجزرية النامية الصغيرة خاصة بالبيانات الضرورية للمطالبة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بتوسيع حدود الجرف القاري لتتجاوز ٢٠٠ ميل بحري.

٣٧ - وتولت حكومة آيسلندا رعاية اجتماع رفيع المستوى ومنتدى للأعمال التجارية والاستثمار عُقد في بربادوس في آذار/مارس ٢٠٠٨ بشأن التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة في الدول الجزرية الكاريبية الصغيرة النامية. وكانت الإدارة المستدامة لصيد الأسماك أحد المجالات الرئيسية التي حظيت بالاهتمام في الاجتماع الذي حضرته ١٦ دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة البحر الكاريبي فضلا عن ممثلين عن حكومة آيسلندا ومنظمات حكومية دولية إقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرامج ووكالات أخرى تابعة

للأمم المتحدة. ووضع الاجتماع الأسس لتوثيق التعاون وإقامة الشراكات بين آيسلندا ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٨ - وتواصل اليابان تقديم المساعدة للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية دعماً منها لمبادرة البحر الكاريبي، وذلك من خلال صندوق اليابان والجماعة الكاريبية للصدقة والتعاون. وقدمت في عام ٢٠٠٨ هبة قدرها ١٠١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، من أجل التنبؤ بالفيضانات في المنطقة. كما قدمت مساعدات كبيرة لدول الجماعة الكاريبية لتمويل بناء مراكز معنية بصيد الأسماك وشمل ذلك أنتيغوا وبربودا وغرينادا ودومينيكا وسورينام وسانت كيتس ونيفس ومؤخراً في عام ٢٠٠٧ سان فنسنت وجزر غرينادين. وتقدم اليابان الدعم أيضاً لمشاريع تتعلق بإدارة الكوارث في منطقة البحر الكاريبي وإدارة الثروة السمكية والتنمية المستدامة للسياحة.

ثالثاً - خلاصة

٣٩ - تشكل المساهمات المقدمة من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبلدان المانحة استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٦١ دليلاً على مدى اهتمامها والتزامها بالجهود المبذولة لحماية البحر الكاريبي وموارده. كما تم التشديد على أهمية اعتماد نهج تعاون في إدارة الموارد المشتركة في منطقة البحر الكاريبي وحمايتها. ولذلك، فإن تنفيذ جميع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية للقرار بحذافيره يعود بفوائد همة. وبالتالي، الدعوة موجهة بقوة لرفع مستوى المشاركة وتقديم التقارير عن الأنشطة المضطلع بها.

٤٠ - أكد إنشاء اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي من جانب رابطة دول البحر الكاريبي أيضاً استمرار التزام الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي الكبرى بالعمل لاعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة. ومن المتوقع بعد الشروع في تنفيذ خطة عملها هذه السنة السعي لتحقيق هذا الهدف بطريقة حتى أفضل شكلاً ومضموناً.

تقرير رابطة الدول الكاريبية المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٦١: نحو تنمية مستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة

مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير أنشطة رابطة الدول الكاريبية المتعلقة بالإجراءات المبينة في القرار ١٩٧/٦١، ومسائل أخرى مشمولة بالفقرة ١١ من القرار:

”تهيب بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف تقديم دعم فعال إلى الأنشطة الوطنية والإقليمية التي تقوم بها الدول الكاريبية في سبيل تشجيع الإدارة المستدامة للموارد الساحلية والبحرية، وتدعو مرفق البيئة العالمية إلى القيام بذلك، ضمن حدود ولايته“.

٢ - ويتناول التقرير على وجه الخصوص المسائل المشمولة بالفقرات من ١ إلى ٤ و ١٣ من القرار ١٩٧/٦١.^(أ)

(أ) ”تعترف بأن التنوع البيولوجي الفريد والنظام الإيكولوجي الهش للغاية للبحر الكاريبي يتطلبان من الدول الكاريبية وشركائها في التنمية ذوي الصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي العمل معا لوضع وتنفيذ مبادرات إقليمية لتشجيع صون وإدارة الموارد الساحلية والبحرية على نحو مستدام، بما في ذلك، في جملة أمور، بلورة مفهومها الخاص بتصنيف البحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة دون الإخلال بالقانون الدولي ذي الصلة“؛

”تخطط علما مع الاهتمام بقيام رابطة الدول الكاريبية بإنشاء اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي“؛
”تخطط علما بجهود الدول الكاريبية الرامية إلى بلورة مفهومها الخاص بالبحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة دون الإخلال بالقانون الدولي ذي الصلة، وتدعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف بهذه الجهود“؛

”تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان الكاريبية لتهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تستهدف مكافحة الفقر وانعدام المساواة، وتلاحظ مع الاهتمام، في هذا الصدد، مبادرات رابطة الدول الكاريبية في المجالات الرئيسية المتمثلة في السياحة المستدامة والتجارة والنقل والكوارث الطبيعية“؛

”تهيب بالدول الأعضاء أن تعمل، على سبيل الأولوية، على تحسين قدراتها على الاستجابة لحالات الطوارئ واحتواء الأضرار البيئية، ولا سيما في البحر الكاريبي، في حالة وقوع كوارث طبيعية أو وقوع أحد الحوادث بكل أشكالها فيما يتصل بالملاحة البحرية“.

٣ - والأنشطة المشمولة بقدر من التفصيل تتعلق بما يلي: (أ) السياحة المستدامة؛ (ب) واللجنة المعنية بالبحر الكاريبي؛ (ج) والحد من آثار الكوارث.

خطة عمل اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي وأولوياتها المنبثقة من برنامج العمل

أولا - مقدمة

الحجة العلمية الداعمة لاعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة

٤ - إن البحر الكاريبي هو ما يصبغ هوية الشعوب التي تقطن شواطئه. ففي خضم التنوع الثري في الثقافات والأمم التي تتألف منها المنطقة، يمثل النظام الإيكولوجي البحري الذي تعتمد عليه كل منها في نهاية الأمر العامل الذي يوحدتها.

٥ - وفي حال تعرض ذلك النظام الإيكولوجي للخطر، ستكون أسباب معيشة ملايين البشر في خطر أيضا. فالنشاط الاقتصادي في منطقة البحر الكاريبي يقوم إلى حد بعيد على الثروات البحرية الوفيرة وجمال الطبيعة التي تجذب الزوار من جميع أنحاء العالم، مما يتطلب بدوره سيرا فعلا للعمليات المادية والبيولوجية المعقدة. والشعاب المرجانية والطحالب البحرية والشواطئ الرملية البيضاء وأسراب السمك التي تعيش في عرض البحر تشكل ثروة من الموارد الطبيعية يترتب على فقدانها أو تدهورها آثار جسيمة على تنمية المنطقة.

٦ - والنظام الإيكولوجي، إلى جانب أهميته الاقتصادية يؤثر في حياة كل سكان منطقة البحر الكاريبي بطرق تستعصي على التحليل الإحصائي. فالبحر وسواحلها تشكل مسرح الحياة الثقافية والروحية الترفيهية للمنطقة.

٧ - وبينما يوحد البحر هذه المنطقة، فإن التاريخ يقسمها. فقد خلف خمسمائة عام من توطن الأوروبيين والأفارقة والآسيويين وشعوب من مناطق أخرى من الأمريكتين فيها، فسيفساء من الدول المستقلة والعديد من المستعمرات التي تديرها حكومات في النصف الآخر من الكرة الأرضية. ويطرح هذا الواقع صعوبات فريدة تحول دون استحداث سياسات التعاون اللازمة لإدارة هذا النظام الإيكولوجي من أجل المنفعة العامة، ولتحقيق أكبر قدر من الأمان لمستقبل شعوب المنطقة على الأجل الطويل.

٨ - وتعتقد الحالة وحتى أكثر جلاء تبعات ما اتخذ من قرارات بشأن النظام الإيكولوجي للبحر الكاريبي. فعادة تتخذ هذه القرارات في أجزاء من العالم ليست لها صلة

إقليمية مباشرة بالمنطقة، وذلك بدءاً من استخدام مياهاها للصيد من قبل الأساطيل الآسيوية وللنقل البحري الدولي، لا سيما نقل النفايات النووية في الطريق إلى قناة بنما، مروراً بشحنات النفط القادمة من الشرق الأوسط إلى مصافي النفط في خليج المكسيك، وانتهاءً بالتلوث والرواسب التي تحملها الأنهار من أعماق قارة أمريكا الجنوبية؛ وحتى خيارات المجتمعات في جميع أنحاء العالم بشأن الطاقة والتي لها آثار جسيمة على البحر الكاريبي، ولا سيما في ضوء التهديد المتمثل في الاحترار العالمي.

٩ - وتستدعي في هذه العوامل، مجتمعة، إقامة شراكة جديدة على وجه السرعة بين المجتمع الدولي وبلدان منطقة البحر الكاريبي من أجل تأمين مستقبل مستدام لشعوب هذه المنطقة وفي الوقت نفسه احترام المعايير والاتفاقيات الدولية.

١٠ - وأكدت أربع عمليات علمية عالمية رئيسية أُجريت لتقييم البيئة بشكل متكامل نفذتها أو مولتها الأمم المتحدة، الأهمية المحورية للموارد الطبيعية في البحر الكاريبي في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوب المنطقة. كما أقرت هذه التقييمات بأن استدامة ما توفره هذه الموارد من خدمات تهدده أنشطة ضارة يضطلع بها البشر.

١١ - وعلى سبيل المثال، أجرى التقييم العالمي للمياه الدولية الذي أُنجز عام ٢٠٠٦ تشخيصاً لأسباب تدهور البحر الكاريبي، وحدد المحركات الرئيسية لتدهور النظام الإيكولوجي مثل التغير في طريقة استخدام الأراضي الساحلية والتلوث والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. وأكمل عام ٢٠٠٧ جانب دون عالمي من تقييم النظم الإيكولوجية للألفية عام ٢٠٠٧ يدعى "تقييم البحر الكاريبي"، قيّم ما يقدمه النظام الإيكولوجي من خدمات رئيسية تساهم في تحقيق رفاه الإنسان. وقُدّرت قيمة الأسماك المصيدة في البحر الكاريبي سنوياً، بأكثر من بليون من دولارات الولايات المتحدة، وتبين أن المنطقة من أكثر المناطق اعتماداً على السياحة في العالم. واتضح من هذا التقييم أن نقص الإدارة المتكاملة يشكل أحد العوامل الرئيسية للتغير، فأوصى بتشكيل اللجنة التقنية لمنطقة البحر الكاريبي من أجل العمل على حل هذه المشكلة.

١٢ - وأكمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تقاريره الرئيسية عام ٢٠٠٧، وشدد على مدى هشاشة الجزر الصغيرة في البحر الكاريبي والدول المنخفضة في أمريكا الوسطى أمام الأحداث والكوارث الجسام وارتفاع مستوى سطح البحر وبيضاض المرجان. ومن المتوقع أن يكون لما ينجم عن تغير المناخ من خسارة في الموارد أضرار ضخمة على أمور من بينها جودة الوسائل الترفيهية السياحية في المنطقة. كما أكد التقرير الرابع عن مستقبل

البيئة العالمية الذي أطلقتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٧، أن مؤثرات مثل تغير المناخ ستضاف إلى مشاكل خطيرة برزت منذ عهد طويل مثل تدهور السواحل وتلوث البحار.

١٣ - ويستخلص من هذه التقييمات ثلاث مسائل رئيسية. أولاً، تتعرض للخطر بعض الخدمات الحيوية التي يقدمها النظام الإيكولوجي للبحر الكاريبي إلى المجتمعات البشرية منها، وكثيراً ما يكون ذلك جراء نفس الأنشطة والصناعات التي يعتمد مستقبلها في الأجل الطويل على استمرار توفير هذه الخدمات. وثانياً، سيتطلب تقليل الضغوط التي تتعرض لها الوظائف الطبيعية للبحر الكاريبي اعتماد سبل جديدة من العمل المشترك فيما بين السلطات السياسية المتباينة التي تتألف منها المنطقة. وأخيراً، فإن نتائج اعتماد منطقة البحر الكاريبي على نظامها الإيكولوجي البحري وضعفها أمام القوى العالمية الخارجة عن سيطرتها، مجتمعة، تضعها في حالة خاصة تستوجب من المجتمع الدولي إدراكها واتخاذ إجراءات ملموسة بشأنها.

البحر وسكان المنطقة

١٤ - يشكل النظام الإيكولوجي البحري الكبير وشبه المغلق للبحر الكاريبي منطقة إيكولوجية مميزة، وتحدها من الشمال جزر البهاما والجزر المنخفضة لفلوريدا، ومن الشرق جزر ويندوورد، ومن الجنوب قارة أمريكا الجنوبية، ومن الغرب برزخ أمريكا الوسطى. والبحر الكاريبي ثاني أكبر بحر في العالم بعد البحر المتوسط، حيث تزيد مساحته على ٣,٢ مليون كيلومتر مربع. إلا أن وضعه خاص مقارنة بسائر النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، إذ يحيط به أكبر عدد من البلدان في العالم (انظر الضميمة، الشكل ١). وفضلاً عن ذلك، فإن العدد الكبير من الحدود البحرية يفرض مصاعب خاصة في مجال إدارة الموارد الحية في البحر.

١٥ - والبحر الكاريبي، الذي يشكل موطناً لما يزيد على ١١٦ مليون نسمة، مقسم فيما بين ٢٢ دولة مستقلة، ٩ منها بلدان قارية في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والباقي جزر وأرخبيلات. إضافة إلى ذلك، لا تزال أربع قوى استعمارية - وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وهولندا - تمارس السيطرة السياسية على ١١ إقليمًا جزريًا في المنطقة.

١٦ - كما أن الهيكل السياسي المعقد الذي أسفرت عنه الصراعات التاريخية للسيطرة على موارد منطقة البحر الكاريبي والذي يعكس طيفاً واسعاً من التنوع الثقافي الناشئ عن ذلك التاريخ، قد أورت المنطقة مجموعة من السلطات الإقليمية المتداخلة التي تتباين درجات تنسيقها سياساتها المتعلقة بأجزاء من البحر. ويتسبب هذا الأمر بمشكلة كبيرة تحول دون اتباع نهج كلي لإدارة النظام الإيكولوجي للبحر الكاريبي.

١٧ - إن ما يوحد الشعوب التي تقطن هذه المنطقة هو اعتمادها المشترك على منتَجين محددين من النظام الإيكولوجي البحري، يشار إليهما بخدمات النظام الإيكولوجي، ألا وهما السياحة وصيد الأسماك. ويجسد النشاطان بوضوح الترابط القائم بين رفاه الإنسان والاقتصاد والبيئة في سياق التنمية المستدامة.

١٨ - هل أن شعوب منطقة البحر الكاريبي أكثر اعتمادا على السياحة وصيد الأسماك من شعوب المناطق البحرية الأخرى؟ هناك بضع حقائق وأرقام تساعد على تبرير خصوصية البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة.

١٩ - فالسياحة في هذه المنطقة تستند إلى الجودة الرفيعة للوسائل الترفيهية التي توفرها نظمها الإيكولوجية. ووفقا للتقييم الذي أجراه المجلس العالمي للسياحة والسفر للمناطق السياحية الأربع عشرة الكبرى في العالم، فإن سكان جزر البحر الكاريبي، بالنسبة لعدددهم، هم أكثر اعتمادا في دخلهم على السياحة من أي منطقة أخرى في العالم. وفي عام ٢٠٠٤، فاق عدد العاملين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مجالي السفر والسياحة ٢,٤ مليون شخص، أي ما نسبته ١٥,٥ في المائة من مجموع العاملين، وهي نسبة تشكل ضعف المعدل العالمي تقريبا. وأسهم هذا القطاع بمبلغ قدره ٢٨,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الناتج المحلي الإجمالي، أي ١٣ في المائة من المجموع، و ١٩ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، أي ما نسبته ١٦ في المائة من الخدمات والبضائع المصدرة. ويرتبط ما يزيد على خمس مجموع الاستثمارات الرأسمالية (٢١,٧ في المائة) بالسياحة، أي ما يربو بكثير على ضعف المعدل العالمي. وتدر السياحة في عدة جزر أكثر من ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن عدد السوّاح في منطقة البحر الكاريبي الكبرى يتجاوز عددهم في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في بلدان أمريكا الوسطى مثل المكسيك، في كنكون وكوزومل، وفي كوستاريكا.

٢٠ - ويختار ٢٥ مليون سائح كل عام قضاء إجازتهم في منطقة البحر الكاريبي، سعياً في المقام الأول إلى تحقيق حلم بالاسترخاء الجسدي والاستمتاع بالمعالم الطبيعية للمنطقة - من شواطئ تحاذيها أشجار النخيل وبحيرات زرقاء فيروزية صافية المياه، وفرص لمشاهدة الأسماك الملونة وهي تسبح بين الشعاب المرجانية. فالاعتماد على السياحة يعني أيضاً الاعتماد على قدرة الطبيعة على الاستمرار في توفير الظروف التي تجعل من منطقة البحر الكاريبي مقصداً جذاباً. وإن هذه الصلة في مجالات معينة مثل مجال الغوص، وثيقة لدرجة أن التدهور في نوعية النظام الإيكولوجي يتجسد في خسارة ماثلة في الإيرادات.

٢١ - بما أن السياحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي في معظم دول منطقة الكاريبي الكبرى ومع تسليم الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية والأعضاء المنتسبين إليها بأن البحر الكاريبي يشكل إحدى ثرواتها المشتركة وعاملا موحدا محتملا لتنميتها، وقّع قادة رابطة الدول الكاريبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الاتفاقية المتعلقة بإنشاء منطقة للسياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي.

٢٢ - وسوف يجري توسيع منطقة السياحة المستدامة هذه لتصبح شبكة من المجتمعات المحلية والبلدان الملتزمة بالعمل على ألا تبقى السياحة مصدرا للمكاسب الاقتصادية فحسب، بل أن يستفيد من هذه المكاسب أيضا السكان على جميع مستوياتهم مع التشديد على حماية الثروات الطبيعية والثقافية، حاضرا ومستقبلا.

٢٣ - وتمثل عملية اختيار وتقييم الوجهات التي ستصبح جزءا من منطقة السياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي أحد المشاريع الرئيسية التي يجري تنفيذها حاليا. والهدف من ذلك هو المضي في إعداد مؤشرات السياحة المستدامة على نحو ورودها في الاتفاقية واستحداث الأدوات العملية ليستخدمها مدراء هذه الوجهات من أجل رصد قدرة قطاع السياحة في مناطقهم على الاستمرار. ويمكن تصنيف المؤشرات الواردة في اتفاقية منطقة السياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي في فئات ثلاث هي الفئات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد تم تقييم خمسة وجهات في المرحلة التجريبية. ويجري حاليا تقييم سبع وجهات أخرى.

٢٤ - ويشكل صيد الأسماك أيضا مصدرا هاما للوظائف والإيرادات في منطقة البحر الكاريبي. فيقدر أن زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في المنطقة يعملون بصورة مباشرة كصيادين للأسماك، إما بدوام كامل أو بدوام جزئي. وإضافة إلى ذلك، يعمل زهاء ١٠٠ ٠٠٠ شخص في تجهيز الأسماك وتسويقها، تضاف إلى ذلك فرص للعمل في صنع الشباك وبناء القوارب وصناعات داعمة أخرى. ولو تم الافتراض أن كل شخص عامل يعمل خمسة أشخاص، فإن أكثر من ١,٥ مليون نسمة في منطقة البحر الكاريبي يعتمدون لتأمين معيشتهم على صيد الأسماك لأغراض تجارية. ويدر هذا النشاط أيضا زهاء ١,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا في شكل إيرادات من الصادرات (انظر الضميمة، الشكل ٢)، الموجهة بمعظمها إلى الولايات المتحدة.

٢٥ - غير أن الأهمية الحقيقية لصيد الأسماك لا تنعكس على النحو الأوفى في هذه الأرقام. ففي هذه المنطقة التي توفر للسكان إمكانية الوصول إلى البحر يشكل السمك مصدرا حيويا للسكان الفقراء بطرق قد لا تظهر دائما في الحسابات القومية. فيقدر على سبيل المثال، أن

منتجات الأسماك تمثل نسبة ٧ في المائة من البروتين الذي يستهلكه الناس في منطقة البحر الكاريبي. ولذلك، فإن أي شيء يلحق أضراراً بإنتاجية سلة الأغذية البحرية يشكل خطراً شديداً يهدد الصحة والثروة في هذه المجتمعات.

٢٦ - وهناك عدد من العوامل التي تخص منطقة البحر الكاريبي دون سواها، وتسبب مشاكل خاصة في مجال حماية الأرصد السمكية للأجيال المقبلة. أحدها هو تنوع الأسماك والرخويات التي يتم صيدها لأغراض تجارية. وهذا أمر يجعل من بالغ الصعوبة رصد وإدارة الأرصد بصورة مستدامة.

٢٧ - وثمة مشكلة أخرى تنشأ بسبب عدم وجود نظام إقليمي متفق عليه يتولى مسؤولية موارد منطقة البحر الكاريبي (انظر الضميمة، الشكل ٣). والترتيبات القائمة حالياً تمكّن أساطيل صيد الأسماك من سائر أنحاء العالم من "الانقضاء على الموارد المجانية المتاحة للجميع"، مما يضيف ضغطاً آخر على الحياة البحرية. بيد أن مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي يقترح إطاراً لإدارة صيد الأسماك في المناطق المحصورة يُستخدم فيه المقترح كأساس للتعاون بين البلدان على الصعيد العالمي أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة (انظر الضميمة، الشكل ٤). وبإيجاز، ثمة دليل على أن تدهور البيئة يقوض التنمية ويهدد أي تقدم في مجال التنمية مستقبلاً. ويؤكد أنه لا بد من تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، "الاستدامة البيئية"، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، وأنه يلزم اعتماد المزيد من التدابير السياسية المتكاملة الفعالة على جميع مستويات الإدارة.

٢٨ - ولقد قُبلت هذه الأفكار بصورة عامة في القرار ١٩٧/٦١ "نحو تنمية مستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين المعقودة في عام ٢٠٠٦. وعلى سبيل المثال، ورد في الفقرة ١ من منطوق القرار أن الجمعية العامة "تعترف بأن التنوع البيولوجي الفريد والنظام الإيكولوجي الهش للغاية للبحر الكاريبي يتطلبان من الدول الكاريبية وشركائها في التنمية المعنيين على الصعيدين الإقليمي والدولي العمل معاً لوضع وتنفيذ مبادرات إقليمية لتشجيع صون وإدارة الموارد الساحلية والبحرية، على نحو مستدام، بما في ذلك، في جملة أمور، بلورة مفهومها الخاص بتصنيف البحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة دون الإخلال بالقانون الدولي ذي الصلة".

٢٩ - وبغية ترويج قرار الجمعية العامة ١٩٧/٦١ داخل الجمعية العامة، عملت رابطة الدول الكاريبية واللجنة المعنية بالبحر الكاريبي مع شركاء في التنمية على الصعيدين الإقليمي

والدولي لتنفيذ المبادرات الإقليمية الهامة التالية من أجل صون منطقة البحر الكاريبي وإدارتها على نحو مستدام: (أ) استحداث إطار مؤسسي لإدارة منطقة البحر الكاريبي؛ (ب) وإعداد إطار قانوني؛ (ج) والتعاون مع رابطة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية للبحر الكاريبي والمناطق الملاصقة، وجامعة جزر الهند الغربية وهيئات أخرى لتعزيز مشروع النظام الإيكولوجي الكبير في منطقة البحر الكاريبي الذي يموله مرفق البيئة العالمية (٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة).

ثانياً - خطة العمل

الإطار المؤسسي

الكيانات المنشأة

٣٠ - وافقت اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي على إنشاء:

- مكتب يتألف من رئيس ونائبين للرئيس وسكرتارية
- لجنة فرعية قانونية
- لجنة فرعية علمية وتقنية
- لجنة فرعية للإدارة والإعلام والتوعية
- لجنة لشؤون الميزانية

٣١ - يتولى المكتب مسؤولية الإشراف على عمل اللجنة واتخاذ الإجراءات فيما يتعلق بالعلاقات مع كيانات خارجية وإعداد التقرير السنوي وتقديمه إلى المجلس الوزاري.

٣٢ - يرأس اللجان الفرعية خبراء وطنيون.

تكوين اللجان الفرعية واختصاصاتها

٣٣ - تدعم اللجان الفرعية لجنة منطقة البحر الكاريبي للاضطلاع بولايتها في ثلاثة مجالات محددة عبر ما يلي:

- إيضاح المعلومات التي تتطلبها اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي لتنفيذ مهمتها المتمثلة في إسداء النصح للمجلس الوزاري لرابطة الدول الكاريبية
- اختيار الأشخاص أو المنظمات أو المشاريع التي يمكن أن تقدم الخبرات والمعلومات المطلوبة

- تنسيق عمليات الحصول على المعلومات المطلوبة واستعراضها وتحليلها
 - صياغة مشاريع الوثائق الاستشارية أو الإشراف على صياغتها لكي تنظر فيها اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي
 - القيام، بناء على طلب اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، بالاستفسار عن أي مشروع من مشاريع الوثائق الاستشارية المقدمة بطريقة آنية وتقديم إيضاحات بشأنها.
- ٣٤ - المجالات المقترحة لاختصاصات اللجان الفرعية الثلاث هي:

اللجنة الفرعية العلمية والتقنية

جميع الجوانب العلمية والتقنية ذات الصلة باستخدام منطقة البحر الكاريبي على نحو مستدام، على سبيل الذكر لا الحصر، مستوى القدرات العلمية وحالة مصائد الأسماك، والدوافع والضغوط الناجمة عن تدهور الموئل والتلوث من مصادر شتى، وآثارها الاقتصادية - الاجتماعية والإيكولوجية في منطقة البحر الكاريبي.

اللجنة الفرعية للإدارة والمعلومات والاتصال

جميع الترتيبات المؤسسية ذات الصلة باستخدام منطقة البحر الكاريبي على نحو مستدام، على سبيل الذكر لا الحصر، حالة الهيئات الإقليمية والهيئات دون الإقليمية ودورها، والتنسيق على الصعيد الوطني، ودور المجتمع المدني، وتحديد أصحاب المصلحة، وتبعية القرارات المتخذة بشأن استخدام منطقة البحر الكاريبي على نحو مستدام على أصحاب المصلحة وتقديم المعلومات ومواد التوعية إلى أصحاب المصلحة.

اللجنة الفرعية القانونية

جميع الترتيبات القانونية التي يقتضيها أصحاب المصلحة واللازمة لتسهيل استخدام البحر الكاريبي على نحو مستدام، على سبيل الذكر لا الحصر، إنشاء منظمات إقليمية ومنظمات دون إقليمية، وحالة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وآثارها. وتتولى اللجنة الفرعية القانونية في المقام الأول مسؤولية الإشراف على أن ينفذ بحسن نية النظام القانوني الذي اعتمده المجلس الوزاري لرابطة الدول الكاريبية واتخاذ جميع الخطوات القانونية اللازمة للدفاع عن اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

- ٣٥ - إن هذه المجالات تتداخل بالضرورة لذا ستعاون هذه اللجان بشكل وثيق للاضطلاع بأعمالها.

الاعتراف المؤسسي باللجنة المعنية بالبحر الكاريبي

٣٦ - ستوقع اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي مذكرات تفاهم مع مراكز إقليمية تتوفر لديها خبرة ذات صلة ببرنامج عملها. وسيتم اختيار هذه المراكز بناء على توصية أعضاء اللجنة وأعضاء لجائها الفرعية.

الإطار القانوني

٣٧ - اتساقاً مع الاتفاقين رقم ٠٧/١٤ ورقم ٠٨/٣، سيوجه الأمين العام رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيها عقد اجتماع لفريق رفيع المستوى من شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لتنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٧/٦١. وعقب ذلك، ستُتخذ خطوات لعقد مؤتمر لخبراء مختصين في شؤون المحيطات وقانون البحار.

مؤتمر رابطة الدول الكاريبية للخبراء المختصين في شؤون المحيطات وقانون البحار

٣٨ - ترد في ما يلي معلومات عن المؤتمر:

الأسس القانونية

- (أ) الاتفاقية التي أنشئت بموجبها رابطة الدول الكاريبية؛
- (ب) اتفاقات المجلس الوزاري رقم ٠٦/٦ و ٠٧/١٤ و ٠٨/٣؛
- (ج) قرار الجمعية العامة ١٩٧/٦١؛
- (د) إعلانات مؤتمر القمة لرابطة الدول الكاريبية.

الأهداف

- (أ) استحداث نظام قانوني ملزم قانوناً لأعضاء رابطة الدول الكاريبية يتيح اعتبار منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة وإدارتها بهذه الصفة؛
- (ب) إن النظام الذي سيعتمده المجلس الوزاري رسمياً سيعمل على النحو التالي:
 - ١' دون المس بحقوق أعضاء الرابطة وواجباتهم الحالية؛
 - ٢' دون المس بالقانون الدولي، ولا سيما قانون البحار الدولي؛
 - ٣' بما يتفق دائماً مع روح الفقرة ١ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٦١ وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أعقبته.

الأنشطة التحضيرية

- (أ) التعاقد مع استشاري ليعد مشروعاً لورقة عمل للمؤتمر - لمدة شهرين؛
- (ب) استعراض اللجنة الفرعية القانونية واللجنة التقنية والعلمية التابعتين للجنة المعنية بالبحر الكاريبي لورقة العمل؛
- (ج) قيام اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي في جلسة عامة باستعراض ورقة العمل بعد تنقيحها من جانب اللجان الفرعية، وباعتمادها.

المشاركون في المؤتمر

- (أ) اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة المعنية بالبحر الكاريبي؛
- (ب) اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة المعنية بالبحر الكاريبي؛
- (ج) خبراء مختصون في شؤون المحيطات وقانون البحار من البلدان الأعضاء والبلدان الأعضاء المنتسبة؛
- (د) ممثل عن المراقبين المؤسسين لرابطة الدول الكاريبية؛
- (هـ) شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار؛
- (و) مراقبون من:
- ١' دول ثالثة مهتمة؛
- ٢' مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية مختصة؛
- ٣' منظمات غير حكومية مختصة ومؤسسات أكاديمية وجهات معنية أخرى.

هيكلية وطرائق العمل

- (أ) ست دورات خلال فترة ١٢ شهراً، مع احتمال تمديدتها بناء على طلب المؤتمر وبموافقة اللجنة؛
- (ب) سيعقد المؤتمر في البلد المضيف أو في دولة عضو أو عضو منتسب في لجنة منطقة البحر الكاريبي إذا تقرر أنها قادرة على استضافة الاجتماع؛
- (ج) سيستخدم المؤتمر في أعماله اللغات الرسمية الثلاث للرابطة؛

(د) يملأ منصب رئاسة مكتب المؤتمر وأي كيانات فرعية يتم إنشاؤها باستخدام الطريقة الجماعية المعتمدة في رابطة الدول الكاريبية. وللمؤتمر حرية توجيه الدعوة للمشاركة إلى:

١' الخبراء أعضاء اللجنة؛

٢' المراقبين المؤسسين لرابطة الدول الكاريبية؛

٣' أفراد آخرين أو كيانات أخرى يتم اختيارها لرئاسة أفرقة العمل المكلفة بمهام محددة ترمي إلى تيسير تحقيق أهداف المؤتمر؛

(هـ) تعمل سكرتارية رابطة الدول الكاريبية مقرراً للمؤتمر.

القضايا المالية

٣٩ - يمول المؤتمر من الموارد المستمدة مما يلي:

(أ) ميزانية اللجنة؛

(ب) المساعدة المالية من أعضاء رابطة الدول الكاريبية أو الأعضاء المنتسبين إليها؛

(ج) التبرعات المقدمة من دول أو كيانات ثالثة دونما مصلحة خاصة؛

(د) المساعدة المالية و/أو التقنية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٦١؛

(هـ) مبالغ مخصصة من الأعضاء والأعضاء المنتسبين الذين يتحملون مسؤولية

تمويل مشاركة وفود بلادهم.

الوثيقة الختامية

٤٠ - تُعرض الوثيقة الختامية للمؤتمر على المجلس الوزاري ليعتمدها ويحيلها إلى مؤتمر قمة استثنائي يعقده رؤساء دول وحكومات رابطة الدول الكاريبية. ويطلب إلى رئيس دولة البلد المضيف لمؤتمر القمة الاستثنائي أو حكومته عرض الوثيقة الختامية للمؤتمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القضايا العلمية والتقنية

مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي

٤١ - وافق مرفق البيئة العالمية في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على مقترح المشروع الكامل للنظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي وسيبدأ تنفيذه قريباً. فقد وافق المرفق على اعتماد قدره ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتقدم بلدان المنطقة أكثر من ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل مساعدة عينية. وقد أعلن عن وظيفة منسق المشروع الإقليمي الذي سيعمل شاغلها في رابطة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية لمنطقة البحر الكاريبي والمناطق الملاصقة، في كارتاخينا، كولومبيا. وسيركز المشروع في البداية على إدارة صيد الأسماك. وستعين جمع المزيد من الأموال لتوسيع نطاق المشروع للتصدي لمسائل أخرى كمسألة التلوث.

هدف المشروع

٤٢ - هدف المشروع هو تحقيق الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة للنظام البحري الإيكولوجي البحري الكبير لمنطقة البحر الكاريبي والمناطق الملاصقة، من خلال اتباع نهج متكامل للإدارة يلي أهداف القمة العالمية للتنمية المستدامة لصيد الأسماك.

٤٣ - وفيما يلي أهداف المؤتمر المحددة:

- تبيان المسائل الرئيسية والأسباب الجذرية والإجراءات اللازمة لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة في منطقة البحر الكاريبي في النظام الإيكولوجي البحري الكبير، وتحليلها والاتفاق بشأنها بما يتسق مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة كقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية
- تحسين قاعدة المعارف المشتركة للإدارة والاستخدام المستدامين للموارد البحرية المشتركة العابرة للحدود بتجميع وتبادل المعلومات الحية، وسد الثغرات الخطيرة في البيانات الحالية، وتحسين قواعد البيانات المستخدمة لإجراء التقييمات، والتخطيط وصياغة السياسات العامة
- تنفيذ إصلاحات قانونية ومؤسسية وتحسين السياسات لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد البحرية العابرة للحدود
- وضع نهج مؤسسي وإجرائي لرصد مستوى الموارد البحرية الحية وتقييمه والإبلاغ عنه.

عناصر المشروع

٤٤ - يرد فيما يلي سرد بالعناصر الرئيسية لهذا المشروع بالكامل:

- تصنيف وتحليل الأسباب الجذرية والكامنة للمسائل العابرة للحدود المتصلة بإدارة الموارد البحرية في مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي من خلال آلية لإجراء تحليل تشخيصي للحالة عبر الحدود ووضع برنامج عمل استراتيجي لمعالجة تلك الأسباب والاتفاق عليه
- تجميع وتبادل مصادر المعلومات المتوافرة اللازمة لإدارة الرشيدة للموارد البحرية، وتحديد الثغرات المعرفية وسدها من خلال البرامج التقنية المناسبة
- إشاعة ثقافة للتواصل والتعاون فيما بين البلدان لإدارة الموارد البحرية، مع التركيز على تعزيز المؤسسات والهيكل الحالية
- وضع إطار لرصد حالة النظام الإيكولوجي لمشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي وتقييمها بما يتسق مع نهج إدارة النظم الإيكولوجية وتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية
- تحقيق منجزات تكون أمثلة على الطرق التي يمكن للبلدان التعاون بها لإدارة الموارد البحرية العابرة للحدود، استنادا إلى التجارب الناجحة
- يُتوقع من رابطة دول منطقة البحر الكاريبي واللجنة المعنية بالبحر الكاريبي التابعة لها أن يقوموا بدور رئيسي في إطار إدارة المشروع، مما يكفل إدماج المساهمات العلمية والتقنية في دورة وضع السياسات الإقليمية والوطنية ذات الصلة وتنفيذها في ما بعد
- تتخذ الرابطة الخطوات الرسمية اللازمة لمشاركتها في تمويل المشروع.

ثالثا - مؤتمر رابطة الدول الكاريبية الرفيع المستوى المعني بالحد من الكوارث

٤٥ - أقر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الرابطة، في مؤتمر القمة الرابع الذي عقده في بنما سيتي، بنما، في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بهشاشة بلداننا وأقاليمنا أمام الكوارث وبالأثر السلبي الذي تتركه هذه الحالة على الجهود المبذولة لضمان التنمية المستدامة. وأيدوا أيضا القول إن دمج إدارة الكوارث والحد من المخاطر في سياسات وخطط التنمية على جميع المستويات الحكومية هو أفضل وسيلة لتعزيز المقاومة إزاء الكوارث. وأعادوا كذلك تأكيد أهمية التعاون الدولي، ولا سيما على الصعيد الإقليمي، من أجل تعزيز الهيئات الوطنية والإقليمية المكرسة للحد من مخاطر الكوارث.

٤٦ - ونتيجة لذلك، تعترم اللجنة الخاصة المعنية بالحد من مخاطر الكوارث التابعة للرابطة تنظيم مؤتمر لتبادل الخبرات والدروس المستخلصة وأفضل الممارسات في مجالات الحد من مخاطر الكوارث، وكذلك تحديد مجالات التعاون في المنطقة بالنظر إلى عدد المبادرات الكبير في منطقتنا، وقلة الموارد وعدم التجانس بين مختلف الجهات الفاعلة.

٤٧ - وقد عقد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالحد من الكوارث لرابطة دول منطقة البحر الكاريبي في الفترة ما بين ١٤ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في سان مارك، جمهورية هاييتي. وهذا هو أول اجتماع من نوعه تعقده بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى حول هذا الموضوع، وقد حضرته وفود من ٢١ دولة عضوا في الرابطة (منهم وزراء ومتخصصون كبار في مجال الحد من الكوارث ودبلوماسيون محكون)، وممثلون عن أكثر من ١٨ منظمة دولية وإقليمية، وعن المجتمع المدني. وفي المجموع، شارك في المؤتمر أكثر من ١٢٠ مندوبا.

٤٨ - ومولت المؤتمر حكومة جمهورية هاييتي والرابطة واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث وحكومة جمهورية تركيا. وقدم خدمات الدعم التقني وغيرها من خدمات الدعم البالغة الأهمية كل من مكتب منسق الشؤون الإنسانية والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث ومركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

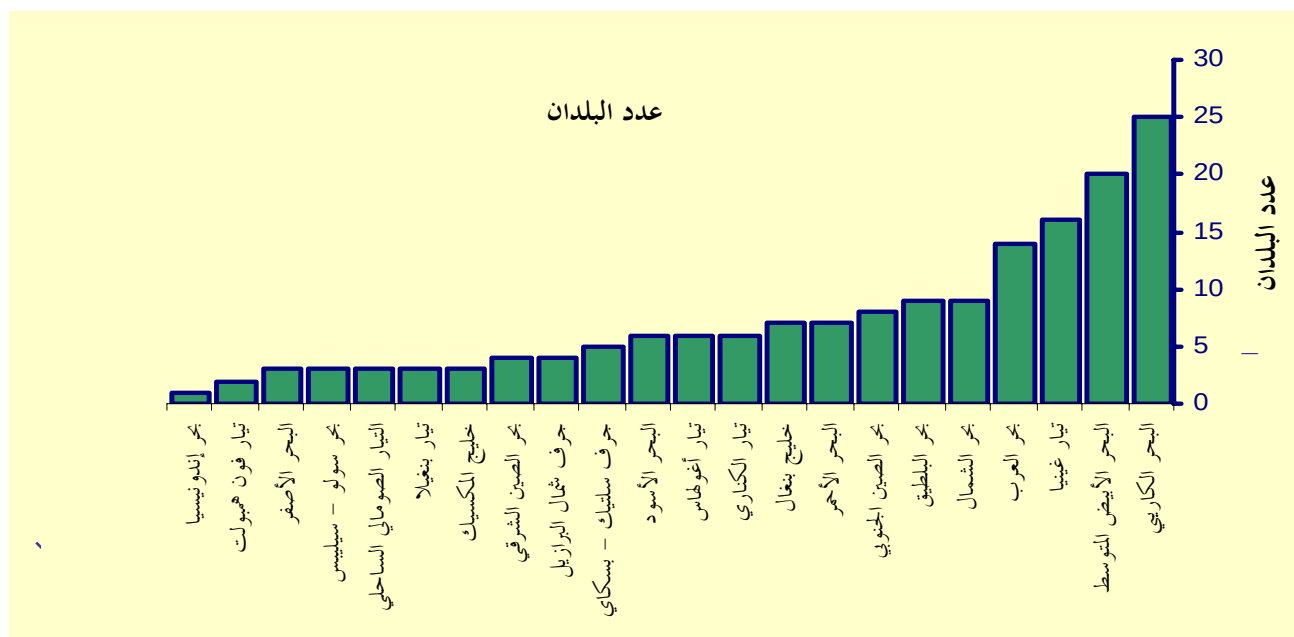
٤٩ - وكان المجلس الوزاري لرابطة الدول الكاريبية قد أيد خطة عمل سان مارك إذ اعتبرها وثيقة ختامية للمؤتمر تتألف من ٢٧ نقطة وسيُستند إليها قريبا لإثراء برنامج عمل الرابطة في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وتأخذ خطة عمل سان مارك في الاعتبار جملة أمور، من بينها أولويات العمل الخمس المنبثقة من إطار عمل هيوغو، الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في عام ٢٠٠٥.

٥٠ - ولا يمثل مؤتمر سان مارك إنجازا بارزا بالنسبة لرابطة الدول الكاريبية فحسب، بل ولجميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالحد من الكوارث في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وقد أبرز المؤتمر صورة الرابطة كمنتدى مثالي يجمع بلدانا تختلف اختلافا كبيرا من حيث الحجم والثقافة ولكنها تتشارك أوجه المشاشة نفسها، وهو يتيح إطارا لاضطلاع الرابطة بأعمالها في مجال الحد من مخاطر الكوارث وربط هذه الأعمال بجدول الأعمال الدولي المتفق عليه في الأمم المتحدة.

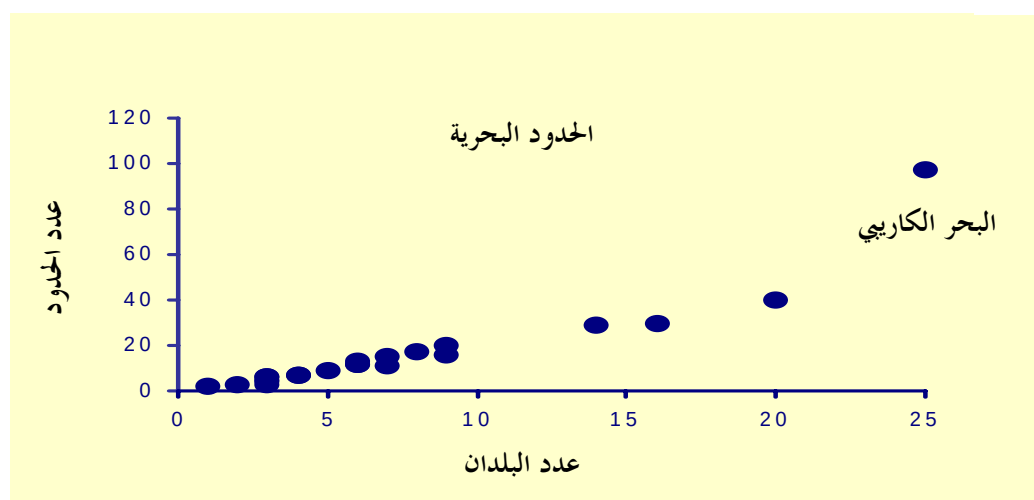
الضميمة

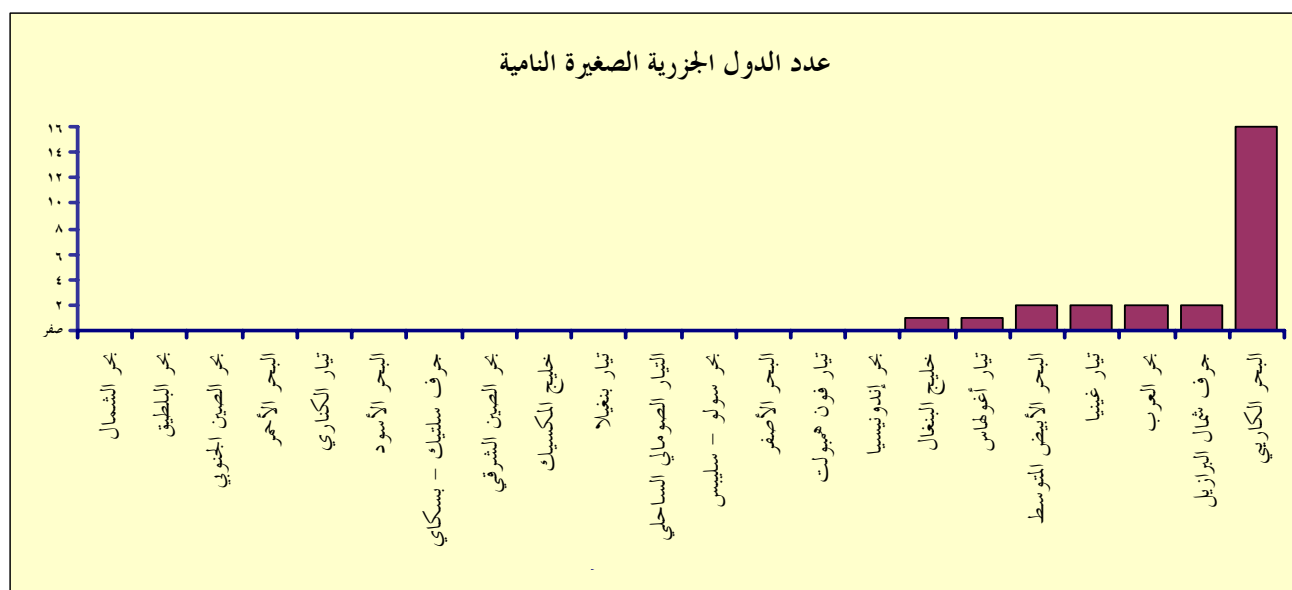
الشكل ١

التركيبة الجيوسياسية المعقدة للنظام الإيكولوجي البحري الكبير لمنطقة البحر الكاريبي



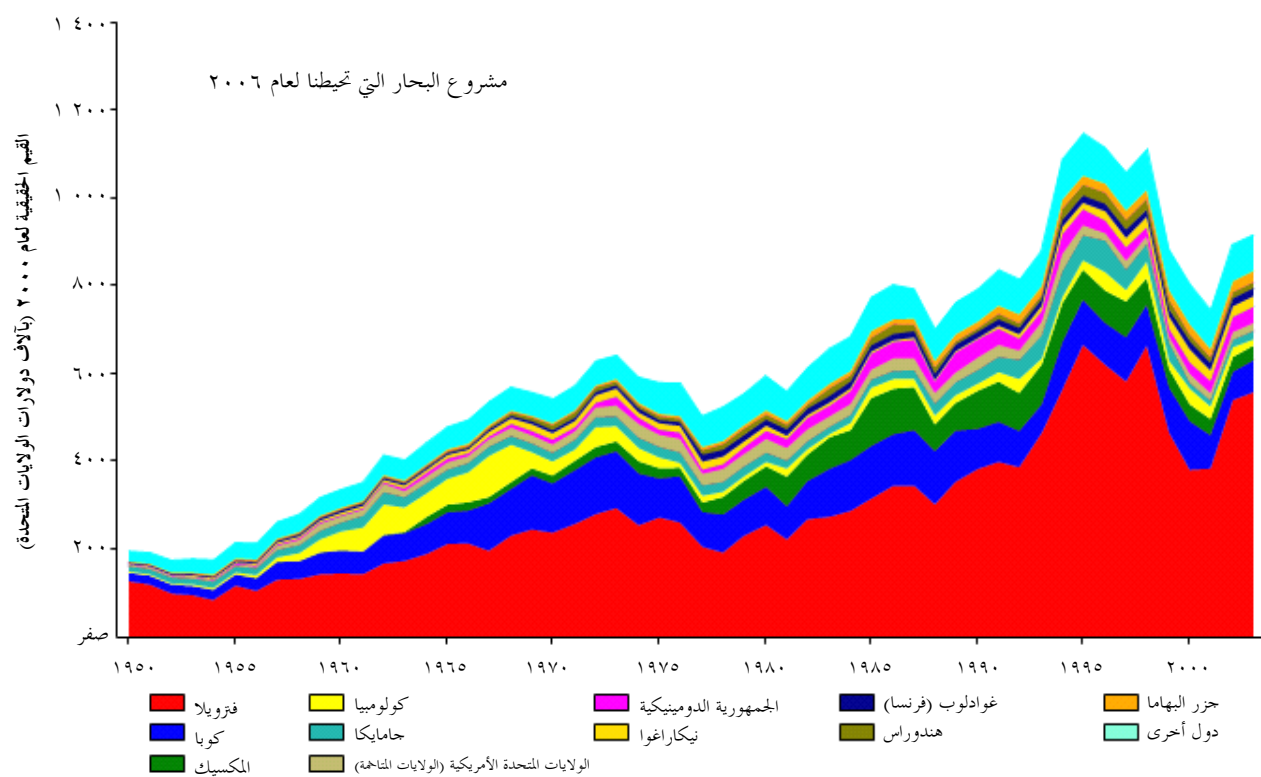
المصدر: مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير لمنطقة البحر الكاريبي، جامعة وست إنديز.





الشكل ٢

قيمة الأسماك المصيدة سنويا من البحر الكاريبي



المصدر: مشروع البحار التي تخططنا، جامعة كولومبيا البريطانية.

